وماذا عن المسنين الفلسطينيين في لبنان؟

تقرير يتحدث عن واقع واحتياجات المسنين الفلسطينيين في لبنان

تموز 2020

مقدمة:

يعتبر كبار السن ركيزة المجتمع وأحد أهم أعمدة التوازن في النسيج المجتمعي. ويشكل كبار السن (65 عاماً وما فوق) نسبة 5.5% من اللاجئين الفلسطينيين في لبنان بحسب التعداد السكاني للاجئين الفلسطينيين الذي أجري عام 2017[1].

وبحسب تقرير صادر عن الأمم المتحدة فإن العالم يشيخ، وستصبح هذه الفئة تشكل نسبة 16% من عدد سكان العالم بحلول العام 2050[2]. الأمر الذي يحمل الفئات الشابة والقادرة على تحمل مسؤولياتها تجاه هذه الفئة.

ويعتبر كبار السن من أكثر الفئات تهميشاً وإهمالا، وهناك نقص كبير في الوعي تجاه حقوقهم، وبشكل عام فإن الاهتمام بهم محدوداً جداً. إن هذه الفئة من اللاجئين الفلسطينيين تعتبر عمليا من أكثر الفئات التي عانت في حياتها، إذ إن معظمهم قد عايش النكبة ومأساتها ومعاناة التهجير، مرورا بالحروب الأهلية وما خلفته من أضرار بالغة في بنية المجتمع الفلسطيني بالإضافة إلى المعاناة المتراكمة والناجمة عن التهميش والحرمان من حقوق الإنسان بسبب القوانين والقرارات التي تتخذها السلطات اللبنانية بحق اللاجئين الفلسطينيين في لبنان.

[1] http://www.lpdc.gov.lb/DocumentFiles/8-10-2019-637068152405545447.pdf
[2] https://www.un.org/ar/sections/issues-depth/ageing/index.html

واليوم وبسبب انتشار فايروس كورونا في العالم، زادت معاناة هؤلاء المسنين بشكل كبير خصوصاً على الصعيد النفسي، سيما وأن هذا المرض يفتك بكبار السن. فكيف أثر ذلك على المسنين؟ وكيف زاد من معاناتهم؟ ومن المسؤول عن رعايتهم؟

انطلاقا من هذه المعطيات، وجدت المؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان (شاهد) أهمية كبيرة في تسليط الضوء على المسنين الفلسطينيين ووضعهم خلال أزمة كورونا. وثمة اعتبار مهم آخر دفع للقيام بإعداد هذا التقرير هو أنه لا توجد رعاية كافية ومناسبة لهذه الفئة. ومع النمو المتزايد الملحوظ في أعداد المسنين[3]، تزداد الأهمية لرعايتهم ودمجهم في عملية الرعاية والتنمية، للنهوض بأنفسهم ومجتمعاتهم في السياسات والبرامج التنموية على جميع المستويات.

التعريف المهني لكبار السن:

كبير السن هو من تقدّم به العمر وأصبح عجوزا غير قادر على رعاية نفسه وخدمتها. وعادة ما يقلّ نشاط الأفراد في هذه المرحلة ويغلب على أجسامهم الضعف والوهن، ويعتبرون أنفسهم غير منتجين بعد أن كانوا أساساً للعطاء، وقد يظنّون بأنّهم أصبحوا عالةً على المجتمع بشكل عام وعلى أسرهم بشكل خاص. وكل هذه الأمور تنعكس سلباً على صحتهم وحالتهم النفسيّة، وتبدأ مرحلة القلق والتفكير في المستقبل وما يخبئه لهم.

الصحة النفسية والجسدية لكبار السن في ظل فايروس كورونا:

يعاني كبار السن من أمراض مزمنة تهدد حياتهم بالخطر، وبالكاد يتمكنون من تأمين دوائهم واحتياجاتهم الصحية التي يحصلون على معظمها من عيادات الأونروا التي بدورها قامت بعدة تقليصات طالتهم بشكل كبير.

أما الآن ومع انتشار فايروس كورونا باتت حياتهم مهددة بالخطر بشكل أكبر، وهم من أكثر الفئات المهددة بالإصابة بهذا الفايروس. إضافة إلى أن هذه الفئة من المجتمع هي أكثر عرضة للإصابة بالاضطرابات النفسية بنسبة تبلغ حوالي 20% عن باقي الفئات حسب منظمة الصحة العالمية.

وحول ما إذا كان هناك علاقة ما بين اضطراب الحالة النفسية للمسن وإصابته بالفيروس، فإن الدراسات قد أثبتت بأن مع نقص المناعة وزيادة احتمالية الإصابة بفيروس كوفيد ١٩، يزداد التوتر لدى المسن وبالتالي تزيد نسبة الإصابة بالاضطراب النفسي.

[3] https://www.un.org/ar/sections/issues-depth/ageing/index.html

ومن أساسيات الوقاية من الاضطرابات التي قد تحدث نتيجة انتشار الفايروس، رفع حيز الوعي لدى القائمين على رعاية المسنين، حيث من المهم مراعاة الجانب النفسي للمريض بطمأنته قدر الامكان أثناء الجائحة، وعدم التهويل وتوعيته بالمعلومات المبسطة. ومن المهم أيضا حثه على المحافظة على اللياقة الصحية، وتناول الغذاء الصحي وكمية كافية من الماء، واستمرار التواصل الاجتماعي معه عن طريق وسائل الاتصال المعروفة حاليا[4].

الوضع الاقتصادي والاجتماعي كابوس مزمن على كاهل المسنين:

يعاني اللاجئون الفلسطينيون في لبنان من الفقر، حيث أن 20% منهم يعيشون في فقر مدقع. وبحسب معطيات وكالة الغوث، فإن ثلثي الشعب الفلسطيني في لبنان هم من الفقراء. ووفق الدراسة، فإن نسبة العاطلين عن العمل تبلغ ما يقارب 65% من مجموع التعداد السكاني للاجئين. وأظهرت الدراسة أن 21% من اللاجئين الفلسطينيين العمال يعملون في أشغال موسميّة، فيما يعمل 7% منهم فقط وفقاً لعقود عمل قانونيّة[5].

وازدادت الاوضاع صعوبة بعد قرار وزير العمل كميل أبو سليمان لتنظيم اليد العاملة الاجنبية، ومن ثم ثورة تشرين لتليها جائحة كورونا. وكبار السن في المجتمع الفلسطيني بعضهم لا زال يعمل في الزراعة أو بعض الأعمال الحرفية، ومنهم من يعتمد على أبنائه وأقربائه لتأمين لقمة العيش ومختلف الاحتياجات الطبية.

لا توجد جهة رسمية ترعى المسنين الفلسطينيين في لبنان:

من خلال البحث الدقيق لا توجد دراسة علمية اجتماعية شاملة عن المسنين الفلسطينيين، تتضمن تحديد واقعهم الحالي واحتياجاتهم وكذلك الخطط والبرامج لرعايتهم، ومعظم ما عثرنا عليه هو مقالات وبيانات لا تعطي الصورة الكاملة عن واقع هذه الفئة.

ويواجه المسنون في هذه المرحلة العمرية ونتيجة للتغيرات التي تحيط بهم العديد من الإشكاليات، يتمثل بعضها في الآتي:

1. المشكلات الاقتصادية التي يعاني منها المسن بسبب نقص الموارد المالية نتيجة لتقاعد المسن إجباريا أو اختياريا، أو حتى عدم توفرها في غالب الأحيان.
2. المشاكل الصحية التي ترتبط بالضعف الصحي العام والضعف الجسمي وضعف الحواس.
3. المشكلات الاجتماعية التي تتمثل بشعور المسن بالوحدة والعزلة عن حياة المجتمع، ويبدأ هذا الشعور بحياة الحرمان من العلاقات العائلية والتي كانت تؤلف جزءاً كبيراً من نشاطه واهتماماته اليومية، مما يضع قيودا على تحركات المسنين وعلاقاتهم الشخصية بأفراد المجتمع.
4. المشكلات النفسية للمسنين التي ترتبط بمشكلات عدم التكيف مع وضعهم الجديد، وتتضح الآثار النفسية والأخلاقية في ظل زيادة وقت الفراغ في مرحلة الشيخوخة.

[4] موقع وزارة الصحة في عمان: https://bit.ly/3hELAm0
[5] دراسة المسح الإجتماعي الإقتصادي التي قامت بها الأونروا مع مؤسسة عصام فارس في الجامعة الأمريكية: https://bit.ly/38hZ3vI

أما أبرز احتياجات المسنين فيمكن تحديدها بما يأتي:

1. **الأمان الاجتماعي،** ويتمثل بالآليات والأنشطة المترابطة المستخدمة لتحقيق الاستقرار للمسنين، وتحريرهم من الحاجة والعوز والحرمان، والحد من خسائرهم وحمايتهم من الأخطار الداخلية والخارجية غير الملائمة.
2. **الرعاية الطبية،** وتتمثّل بعلاج الأمراض عند المسنّ، وتصحيح القصور الموجود في أعضائه الحسّية، ومنعه من استخدام الأدوية دون استشارة طبّية، بالإضافة إلى توفير الأجهزة الطبّية المُساعدة، مثل: الكرسي المتحرِّك، وأدوات حفظ التوازن، والاهتمام بإجراء الفحوص الدوريّة.
3. **الرعاية الاجتماعية،** من خلال إبعاد المسنّ عن العزلة، وإشراكه مع الناس، ومساعدته على إيجاد أصدقاء من كبار السنّ، والحفاظ على صحّته العقليّة، وعدم الشعور بالاكتئاب، من خلال التحفيز العقليّ، والذهنيّ.
4. **دور المسنين،** وهو الحل النهائي لكبار السن الذين لا يجدون من يعولهم، حيث تقدم خدمات الرعاية والعناية الصحية بكل ما يخص كبار السن.
5. **الرعاية القانونية،** وتتمثل باتخاذ إجراءات تهدف إلى مساعدة الأشخاص المتقدمين في العمر على تجاوز الصعوبات المتعلقة بالحياة اليومية من جهة، وعلى تسهيل حصولهم على مساعدات اجتماعية مباشرة من مؤسسات الدولة من جهة ثانية.
6. **إفساح المجال لكبار السن للمشاركة في التنمية المجتمعية،** حيث ينبغي أن يظل كبار السن مندمجين في المجتمع، وأن يشاركوا بنشاط في صوغ وتنفيذ السياسات التي تؤثر مباشرة في رفاههم. وأن يقدّموا للأجيال الشابة معارفهم ومهاراتهم وخبراتهم، كما هو الحال في توفير البيئة والظروف الملائمة لهم للتطوع وخدمة المجتمع، من أجل شيخوخة آمنة وفاعلة ومنتجة.

ويبقى السؤال الأهم، هل يجد اللاجئون المسنون في لبنان من يأويهم ويرعاهم؟ أم أنهم يعانون من ضعف في الاهتمام من قبل المجتمع المحلي والدولي متمثلا بشكل رئيس بوكالة الأونروا؟

على مستوى وكالة الأونروا:

يعمل برنامج الإغاثة والخدمات الاجتماعية التابع للأونروا في لبنان على مساعدة لاجئي فلسطين الفقراء، وبالأخص النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقات وكبار السن. وتقدم الأونروا لكبار السن الأمور التالية:

1. المساهمة في جزء من النفقات التي تترتب على كبار السن عند المكوث في إحدى دور المسنين الخاصة.
2. يوفر القطاع الصحي في الأونروا بعض الأدوية المتعلقة بالأمراض الصحية المزمنة.
3. يقدم برنامج حالات العسر الشديد مساعدات (SHC) عينية غذائية ونقدية بشكل فصلي لحوالي 12% من اللاجئين الفلسطينيين في لبنان.
والجدير ذكره أن نسبة الاشخاص الذين أصبحوا يعتبرون من حالات العسر الشديد ارتفعت مع تدهور الظروف الاقتصادية والاجتماعية في لبنان حتى بلغت 57%، وهذا بناء على الدراسة التي قامت بها الأونروا بالشراكة مع معهد عصام فارس للدراسات[6].

[6] https://bit.ly/38hZ3vI

يتضح مما سبق أنه ليس ثمة برامج للأونروا مختصة بالمسنين الفلسطينيين في لبنان، وليس هنالك مأوى أو دار واحد للعجزة تابع لوكالة الأونروا في لبنان. من جهة أخرى فإن القرار الأميركي بوقف الدعم المالي عن الأونروا، ينعكس بالدرجة الأولى على الرعاية الطبية والصحية، ويحول دون قيام الوكالة بدورها وواجباتها لا سيما تجاه كبار السن.

على مستوى منظمة التحرير الفلسطينية:

أما على صعيد منظمة التحرير الفلسطينية، فإن المؤسسات والمنظمات التابعة لها والتي تعمل في الحقل الإنساني وتقدّم خدماتها للاجئين الفلسطينيين في لبنان لا تقع فئة كبار السن ضمن اهتماماتها المباشرة، رغم أنهم بحاجة أكبر للرعاية الصحية والنفسية. ولا نجد مؤسسة أو اتحاد يُعنى بشكل خاص بأوضاع المسنين ورعايتهم، على غرار الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية التابع للمنظمة والذي يعنى بقضايا المرأة ودورها في المجتمع الفلسطيني. **إن معظم التضحيات التي قدمها اللاجئون الفلسطينيون، والذين أصبحوا اليوم مسنين، كانت من خلال منظمة التحرير الفلسطينية.**

على مستوى المجتمع المدني:

إن الدور الفعال على صعيد الخدمات التي يحصل عليها كبار السن الفلسطينيين في لبنان يقتصر على بعض مؤسسات المجتمع المدني التي تقوم بدورها بعيدا عن الجهات الرسمية، والتي تعمل في مساحة محدودة كمخيم على سبيل الحصر ولا تقدم خدمة للمسنين في المنطقة بأكمها، والتي أحيانا لا تكفي ولا تفي بالغرض بسبب قلة الموارد والإمكانات. ومع التقدير الكبير لجهودها تبقى الحاجة أكبر بكثير من الواقع.

من أبرز الجمعيات والمؤسسات الناشطة في خدمة المسنين من اللاجئين الفلسطينيين في لبنان:

1. **جمعية البرامج النسائية-برنامج سنابل لرعاية المسنين (صور-مخيم الرشيدية):** يقدم الدعم النفسي والاجتماعي للمسنين من الذكور والإناث، ويتيح لهم ممارسة بعض التمارين الرياضية والالعاب الترفيهية البسيطة في المركز، ويسمح لهم بالقيام بالعديد من النشاطات التي من شأنها بناء القدرات الذاتية للمسنين كي يشعروا بفاعلية وجدوى حياتهم وشيخوختهم بدون أي مشاعر سلبية.
2. **مركز الأمل (صيدا -مخيم عين الحلوة):** يعمل المركز على استضافة المسنين بشكل دوري لإشراكهم بالنشاطات الثقافية والاجتماعية والترفيهية لدمجهم بالمجتمع، وإقامة الندوات الصحية عن أمراض الشيخوخة، إضافة الى توظيف قدرات المسنين والاستفادة من طاقاتهم ببرامج التنمية وتعزيز دورهم المجتمعي.
3. **جمعية دار الشيخوخة (بيروت -مخيم برج البراجنة):** تعمل جمعية دار الشيخوخة على سد بعض الثغرات في قضية رعاية المسنين، وتعمل على تقديم خدمات صحية ونفسية وترفيهية وثقافية لهم، وهي ملاذ لعشرات المسنين في المخيم.

يبدو جليا الآن أن الخدمات المقدمة لفئة المسنين الفلسطينيين لا تتناسب بأي حال مع واقعهم، وما يقدم يعتبر خجولا، حيث لا يوجد مراكز خاصة تابعة للأونروا، أو أخرى مدعومة من منظمة التحرير الفلسطينية، تأويهم وتؤمن لهم الخدمات والحاجات الطبية والنفسية اللازمة، فضلا أن الخدمات التي تقدمها منظمات المجتمع المدني، رغم التقدير العالي لها، هي خدمات بسيطة ومحدودة المكان والتأثير.

حقوق كبار السن في التشريعات والمواثيق الدولية:

1. اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة مبادئ الأمم المتحدة المتعلقة بكبار السن (القرار 91/46) في 16 كانون الثاني/ديسمبر 1991. وشجعت الحكومات على إدراجها في خططها الوطنية.

2. وضع مؤتمر الأمم المتحدة في مدريد (أبريل 2002) خطة عمل لمعالجة مشاكل المسنين في مختلف بلدان العالم، وأقر عدداً من الالتزامات، كزيادة فرص العمل والنشاط لكبار السن، لكنها مع ذلك لم تحدد الآلية المناسبة لتنفيذ هذه الالتزامات وطريقة تمويلها.

3. أكدت المادة 3 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أن لكل فرد الحق في الحياة والحرية وسلامة شخصه. ونصت المادة 7 على أن كل الناس سواسية أمام القانون، ولهم الحق في التمتع بحماية متكافئة دون أية تفرقة. كما أن لهم جميعا الحق في حماية متساوية ضد أي تمييز يخل بهذا الإعلان، وضد أي تحريض على تمييز مبني على الجنس او اللون او السن. وكذلك ما كفلته المادة 22 بأن لكل شخص بصفته عضواً في المجتمع الحق في الضمانة الاجتماعية. ونصت المادة 25 على أن لكل شخص الحق في مستوى من المعيشة كاف للمحافظة على الصحة والرفاهية له ولأسرته، ويتضمن ذلك التغذية والملبس والمسكن والعناية الطبية وكذلك الخدمات الاجتماعية اللازمة.

4. تضمن العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام 1966، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام 1966 بشكل موسع حقوق الانسان، ومن ضمنها بالطبع حقوق كبار السن التي رسم خطوطها العامة الإعلان العالمي لحقوق الانسان في العام 1948.

وقد كرّست مقدمة الدستور اللبناني التزام لبنان بميثاق الامم المتحدة وبالمواثيق الدولية وبالإعلان العالمي لحقوق الانسان، فضلا عن مشاركة لبنان في العديد من مؤتمرات الأمم المتحدة التي أولت اهتماما كبيرا لمشكلات كبار السن في مختلف بلدان العالم كمؤتمر مدريد-ابريل 2002. إضافة الى أن لبنان قد انضم الى العهد الدولي

الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام 1966، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام 1966.[7]

لكن وبالرغم من ذلك فإن كبار السن غير معترف بهم صراحة ضمن القوانين الدولية التي تلزم الدول والحكومات تأمين وتوفير كافة الحقوق للناس[8]. وفي مجتمعاتنا لا نرى تطبيقا وحماية لحقوق كبار السن، بل وفي كثير من الأحيان ينسى البعض أن هذه الشريحة من المجتمع موجودة ولديها حقوق يجب تطبيقها وأخذها بعين الاعتبار.

توصيات:

إن المؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان (شاهد)، ونظرا لأهمية شريحة كبار السن في المجتمع الفلسطيني. تدعو إلى:

1. **إصدار دراسة شاملة ووافية عن واقع المسنين الفلسطينيين في لبنان ويحدد فيها أبرز الاحتياجات والخطط والبرامج لتوفير الحماية لهم.**
2. **وضع شريحة كبار السن ضمن أولويات برامج عمل المؤسسات الاجتماعية والانسانية.**
3. **تحمل منظمة التحرير الفلسطينية مسؤولياتها تجاه كبار السن عبر رعايتهم ودعم برامج التنمية الخاصة بهم.**
4. **وضع برامج مخصصة لكبار السن من قبل وكالة الأونروا، لتلبية الاحتياجات المتعلقة بالصحة البدنية والنفسية والاجتماعية والبيئية لهذه الفئة.**
5. **دمج كبار السن في المجتمع بشكل أوسع، بحيث يمكنهم المساهمة في عملية التنمية المجتمعية.**

بيروت في 6-7-2020

المؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان (شاهد)

[7] أقسام مشروع الخطة الوطنية لحقوق الانسان: https://bit.ly/3ggLak5
[8] http://www.inpea.net/images/Strenghtening_Rights_Older_People-Arabic.pdf